انفجار مرفأ بيروت يقود ما بقي من اقتصاد لبنان إلى الانهيار

تدمير أكبر ميناء تجاري يهدد بقطع إمدادات الغذاء والدواء

هزت فاجعة انفجار مرفأ بيروت ما بقى من أركان اقتصاد لبنان المنهار حيث مثل ضربة قاصمة لأهم ممرات عبور السفن التجارية بين الشرق والغرب وما يعني ذلك من تهديد لقنوات مرور إمدادات السلع والغذاء والدواء إلى البلد الذَّى يعتمد بصفة كبيرة على استيراد احتياجاته.

> 🔻 بيـروت - دق انفجـار مرفــا بيـروت مسلمارا أخيلرا فلى نعلش الاقتصاد اللبناني الذي يكافح أزمة مالية خانقة قادت البلد إلى التخلف عن سداد دينه الخارجي منذ أشهر في ظل السقوط القياسي في قيمة الليرة ما أدى إلى إغراق نصف الشعب اللبناني في الفقر وارتفاع كبير في الأسعار. بينما كان اللبنانيون يتابعون بعجز

انهيار الاقتصاد في بلدهم ويعيشون تبعات هـذا الوضع الهـش الذي أضيف إليه وباء كوفيد - 19، شهد البلد الأربعاء ئ ... ت. كارثــة أخــرى بانفجاريــن مدمرين أوديا بحياة كثيرين في مرفأ بيروت.

ويعد مرف أبيروت أهم ميناء في لبنان، ومن أهم الموانئ في الحوض الشيرقي للبحر الأبيض المتوسط. ونظرا لموقعه الاستراتيجي، كان يستخدم هذا المرفأ لاستيراد الموآد الأساسية من دول العالــم وتصديرها عبــر الداخل اللبناني إلىٰ دول الشرق الأوسط.



ويعتبس هدا المرفأ ركيزة أساسية للاقتصاد اللبناني، إذ أنَّه يلعب دورا أساسيا في عملية الاستيراد والتصدير وبالتالي تحريك العجلة الاقتصادية

ويتعامـل مرفأ بيروت مـع 300 مرفأ عالمي ويقدر عدد السفن التي ترسو فيه بنحو 3100 سفينة سنويا.

ويتألف المرفأ من 4 أحواض يصل عمقها إلى 24 مترا، إضافة إلى حوض خامس كان قيد الإنشاء. كما يضم 16 رصيفا والعديد من المستودعات وصوامع تخزين القمح التي تؤمن أفضل شروط

وانجر عن هذا الانفجار في أضخم مرفأ اقتصادي وتجاري يؤمن للبلد قنوات التصدير والاستيراد خسائر كبيرة حيث قدّر مروان عبود محافظ العاصمة اللبنانية بيروت، قيمة الأضرار، بين 3 و5

مليارات دولار، كرقم أولي. وتعادل قيمة الخسائر الأولية البالغة 5 مليارات دولار، نحو 9.36 في المئة من قيمة الناتج المحلى الإجمالي للبنان خلال 2019، والبالغة 53.37 مليارً

كذلك، يعادل المبلغ أربعة أضعاف قیمــة سـندات پوروبونــد (أدوات دیـن مقومة بالدولار) تخلف لبنان عن سدادها في مارس الماضي، البالغة 1.2 مليار دولار؛ كما تعادل الخسائر 25 في المئة من احتياطي النقد الأجنبي للبلاد البالغة 20

إلا أن المشكلة الأبرز لدى البلاد، هي توفيس السيولة النقدية اللازمة لإعادة بناء المرفأ والمرافق التجارية والسكنية، وهــى أزمة قد تطال شــركات تأمين عاملة في السوق المحلية، ستكون في واجهة تعويضات بمئات الملايين من الدولارات. ويأتي الانفجار، في وقت تعاني فيه

البلاد من أزمات اقتصادية ومالية ونقدية معقدة، دفعت الحكومة لطلب مساعدة صندوق النقد الدولى والدول المانحة وأخرى خليجية، للخروج من الضائقة التي تواجهها.

وســـتكون حكومة حسان دياب، تحت ضغوط جديدة للمواءمة بين التزاماتها المالية والاقتصادية، وإعادة بناء المرفأ الذي تمـر من خلاله 70 في المئة من حركة التجارة البحرية سنويا.

وقدر الخبير الاقتصادي جاسم عجاقة، حجـم الدمار الحاصـل في مرفأ بيروت، بنسبة 80 في المئة، مشيرًا إلى أن "المرفأ يحوي مخازّن سلع رئيسية. يعنى أننا سنواجه أزمة نقص بالمواد الأساسية، لاسيما الغذائية، في الأيام

ونسبت وكالة الأناضول لعجاقة قوله إن "لبنان يعوّل على المساعدات الدولية وعند وقوع حدث إنساني، يجنِّب المجتمع الدولى الأمور السياسية".

ويرى عجاقة، أنه في المدى المنظور، لن تستطيع المرافئ اللبنانية الأخرى أن تحل مكان مرفأ بيروت لسبب أنها غير محهّزة، من حيث المخازن والأحواض والصوامع، ومنصات الشحن والتخليص.

ويحتوي لبنان على مجموعة من المرافئ علىٰ طول الخط الساحلي، كمرفأ طرابلس (شمالي لبنان)، ومرفّا صيدا وصور (جنوب لبنان). ولكن يرى عجاقة أنه من الصعب أن "نستبدل مرفأ بيروت بسهولة، لأن 70 في المئة من تبادل لبنان مع الخارج كان يتم من خلاله".

وتابع "معظم المخازن في مرفأ بيروت، كانت تحتوي على مواد غذائية بشكل أساسي مع بعض الكماليات، وهذا ما سيؤدى حتما إلى أزمة غذاء في لبنان". وعن احتمالية الاستعانة بمرف

طرابلس للاستيراد، يرى عجاقة أن حوض

المرفأ قد يكون قادرا على استقبال السفن الكبرى، "لكن ما مدى جهوزرية هذا المرفأ لتفريغ السفن وتخزين محتوياتها".

وبعد الحديث عن احتمالية حدوث أزمــة نقـص فــى القمــح خــلال الفترة المقبلة، طمأنت وزارة الاقتصاد اللبنانية الأربعاء، بتوفر كميات تكفى لمدة شسهر واحد، إلا أن مصير بقية السلع الأخرى، ما يزال مجهولا إلا أن الشكوك تسيطر على الأوضاع.

وقال المديس العام لسوزارة الاقتصاد محمد أبوحيدر، في تصريح تلفزيوني، إن بلاده ليست أمام أزمة طحين، "لدينًا 35 ألف طن من الطحين في المطاحن تكفي لمدة شهر، لدينا 28 ألف طن في 4 بواخر وسننقلها إلى مرفأ طرابلس (شمالي

ولكن تظهر بيانات رسمية، تراجع إيرادات مرفأ بيروت في 2019 إلى أقل من 200 مليون دولار، مقارنة مع 313 مليونا في 2018، مدفوعا بتراجع الطلب على الاستهلاك، نتيجة الأزمة الاقتصادية في

وربما تبطئ الأزمة الاقتصادية والنقديــة فــى البــلاد، من حــدوث أزمة

في وفرة السلع الرئيسية، قبل تدارك الحكومة وقوعها بتجهيز بدائل أخرى من المرافئ وأبرزها مرفأ طرابلس الذي يأتي ثانيا من حيث الجهوزية.

من جانبه يرى المحلّل الاقتصادي باسل الخطيب أن "توقف المرفأ خسارة كبيرة حيث ستتوقف حركة الاستيراد والتصدير لفترة، عدا عن الخسائر التي لا يمكن تقديــر حجمها في الوقت الحالي ولكن بالتأكيد ستكون ضخْمة".

وتابع "الخسارة ستشمل أيضا حركة الرسو للسفن، كما سيتأثر القطاع الجمركي "وكل يوم سنخسر رسوما

وفي محاولة سريعة من السلطات لتخفيف الخسائر، أوصى مجلس الدفاع الأعلي في لبنان الثلاثاء، بتجهيز مرفأ مدينة طرابلس (شمالي البلاد) لتأمين العمليات التجارية من استيراد وتصدير. وكان وزير الاقتصاد راوول نعمة، أشسار في تصريح صحافي نقلته الوكالة اللبنانية الرسمية، إلى أنه "لا يمكن استخدام القمح المخزّن في صوامع مرفأ بيروت لأنه بات ملوثا جراء الانفجار". في هذا السياق، يستبعد الخطى أن

تحصل أزمة قمح وطحين في لبنان "لأنّ السدول الشسقيقة بدأت بالإعلان عن استعدادها لمساعدة لبنان وإرسال مساعدات غذائية، منها فرنسا والكويت وتونس، وبالتالي لا بوادر أزمة طحين".



ولفت الخطيب إلى أن الأفران تمتلك كميات من القمح والطحين تستطيع سد الحاجة "إلى حين أستيراد كميات أخرى". ومنذ أشهر، يلجا عدد متزايد من اللبنانيين الذين يعانون من جراء الانهيار الاقتصادي، إلى المنظمات الإنسانية التي كانت خدماتها مكرسة بشكل أساسى إلى نحو مليوني لاجئ سوري وفلسطيني يعيشون في لبنان.

وخلال الأشبهر الأخيرة، تفاقمت الأزمة الاقتصادية في لبنان من دون أن تستثني أي طبقة اجتماعية. ويحذّر خبراء من أنّ

الطبقة الوسطى الدنيا بدأت بالاختفاء، مع خسارة الليرة أكثر من ثمانين في المناة من قيمتها أمام الدولار في السوق السوداء، فيما السعر الرسمي مثبت على 1507 ليرات.

سننهض من تحت الركام

اةتصاد الله

وانعكس تدهور قيمة الليرة على أسلعار السلع كافة في بلد يعتمد على الاستيراد لتأمين الجيزء الأكبير من احتياجاته. وخسر عشرات الآلاف وظائفهم أو أجزاء من رواتبهم. وتخشى مايا ترو مؤسسة منظمة فود

بلسد التى تعنى بتقديم مساعدات غذائية اليوم من تفاقم انعدام الأمن الغذائي كون المرفأ كان المدخل الأساسي للواردات وقالت إن "لبنان يستورد 80 في المئة من احتياجاته الغذائية تخيلت على الفور

مرتفعة بسبب النقص". وبلغت نسبة تضخم أسعار المواد الغذائية الأساسية نحو 109 في المئة بين سبتمبر ومايو، بحسب برنامج الأغذية

مع رفوف السويرماكتات فارغة، والأسعار

وبات نصف اللبنانيين تقريبا يعيشــون تحت خط الفقــر، ولامس معدل

البطالة 35 في المئة من القوى العاملة.

الوباء يفقد الإيرانيين تجارتهم المربحة في مضاربة العملة بالعراق

سعر صرف الريال يهوي أمام الدولار ليصل إلى 250 ألف ريال

قضى كورونا على تجارة صرف الدولار مقابل الريال الإيراني التي كانت تنتعش في المناطق الخاضعة لنفوذ ميليشــيات طهران، نتيجة تدابيرً الإغلاق، ما عمق أزمات العملة الإيرانية التي تحاول الهروب من العقوبات الأميركية عبر أساليب مشبوهة تستنزف اقتصاد العراق.

> 모 الســليمانية (العــراق) - أفقدت جائحة كورونا الإيرانيين تجارتهم المربحة في مضاريــة العملة من خــلال صرف الدولار مقابل الريال في عدد من المدن العراقية التے، تشہد استفحال ممارسات غیر قانونية من قبل هــؤلاء التجار المدعومين من ميليشيات طهران ذات النفوذ الواسع في بعض المناطق.

ولطالما أبقئ رجال الأعمال والزوار الإيرانيون في كردستان والمدن الشيعية المقدسية في العراق على ازدهار الاقتصاد من خلال عمليات صرف الدولار مقابل الريال الإيراني، لكن إغلاق الحدود بسبب وباء كوفيد - 19، أتىٰ علىٰ هذه المضاربات

وكان سعر صرف الدولار حتى شهر مارس الماضي، قبل تدابير الإغلاق بسبب انتشار الوباء الذي تسبب في وفاة أكثر من خمسـة آلاف شـخص مـن أصل أكثر من 130 ألف إصابة في العراق، يساوي حوالى ألف ريال إيراني.

أما اليوم ، فبات الدولار يساوي 250 ألف ريال إيراني، بحسب ما أوضح أمانج صالح الصـرافُ في السـليمانيةُ ، ثاني مدن كردستان العراق القريبة من إيران.

حظر السفر يعمق خسائر طهران بفعل تراجع السياحة الدينية إلى كربلاء والنجف، والتي كانت تدر عليها أموالا طائلة

وخاب أمل كل العراقيين الذين راهنوا على انتعاش العملة الإيرانية فأقبلوا على شراء الريال بسعر منخفض على أمل أن تمرّ أزمــة فايروس كورونا المستجد

وعلى الرغم من الخلاف القائم بين طهران وواشتنطن ووصول التصعيد

بينهما إلىٰ شـفير نزاع مسلح في العراق في بداية العام، استمر العديد من العراقيين في التداول بعملتيهما. وبدت عمليات الصرف بين الدولار

والريال مصدر دخيل بدييل مرحيا يه خــلال الأزمة المالية التي جففت الكثير من الموارد، في وقت أظهر مســح أجرته لحنة الإنقاذ الدولية، وهي منظمة غير حكومية، أن 87 في المئة من الذين شملهم الاستطلاع لم يعودوا قادرين على العمل بسبب

ويمر العراق بأسوأ أزملة اقتصادية في تاريخه الحديث، مع تراجع أسعار النقط التي تشكل القسم الأكس من موارده العامـة، ومـن المتوقع أن تقـوم الحكومة باقتطاعات حادة في الإنفاق في ظل سياسة التقشف التي تتبعها.

وتعانى بغداد من استنزاف مواردها وخسائر كبيرة علىٰ اقتصادها نتيجة انفلات المعابر الحدودية وتهريب السلع إلى إيران والمضاربة في تجارة العملة الأجنبية والاحتكار حيث تستغل طهران مىلىشىداتها لخنق اقتصاد العراق والهروب من أزماتها.

ونسبت وكالسة الصحافة الفرنسسة لصالح الصراف صاحب الشاربين الرماديين قوله "بعد انتشار فايروس

كورونا المستجد وما تسبب به من أزمة اقتصاديـة، أخذ الناس الذيـن لم يعودوا قادرين على العمل يستثمرون في العملة الإيرانية لتشبغيل أموالهم".

وأشار الرجل وهو جالس في كشكه تحت صورة كبيرة لورقة من فئة مئة دولار معلقة في إطار، إلى أن هذه المداولات لم تعد بالأرباح على الجميع.

وأوضح أنه بسين العقوبات الأميركية التي خنقت الاقتصاد الإيراني ووقف

بسعر أقلّ، قدره 200 ألف ريال مقابل دولار وعاني هزار رحيم، العامل في السليمانية، من هذه التجربة الأليمة. وقال "قبل بضعة أيام اشتريت خمسة مليارات ريال إيراني" موضحا "كنت

أراهن في السـوق لكن الأمـور باغتتني.

التجارة الرسمية بين الجارتين، فإن

"الناس الذين اشتروا بسعر 250 ألف

ريال مقابل دولار واحد، يعيدون بيعه الآن



محاولات يائسة لإنقاذ الريال

ففي غضون ساعات قليلة، انخفض الريال وخسرت 13 ألف دولار". وتتصاعد تحذيرات الخبراء والمصرفيين للأوساط الشعبية من الوقوع ضحيلة حمللة إيرانية واسلعة لتجفيف السوق العراقية من الدولارات والعملات الأجنبية من خلال أساليب مشبوهة بينها المضاربة في تجارة العملة وطباعة عملات

عراقية مزورة. وتتكرر التجارب ذاتها في كربلاء والنجف، المدينتين الشبيعيتين المقدستين الواقعتين في جنوب العراق. ففي كل عام ، يأتى ملايسين الزوار الإيرانيين وينفقون مبالغ مالية بالريال الإيراني، ووصلت المداخيل إلى خمسة مليارات دولار في بعض السنوات في بلد لا توجد فيه سياحة غير دينية. ووفر هذا القطاع أيضا مئات آلاف الوظائف وحوالي 22.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وفقا للأرقام الرسمية.

ولكن اليوم، مع حظر حركة التجوال، أغلقت المحلات والمطاعم التي كانت تغص بالزبائن والرواد في الماضي.

وانهار الاقتصاد الإيراني مع انسحاب الولايات المتحدة من جانب واحد في 2018 من الاتفاق النووي الإيراني وإعادة فرضها عقوبات قاسية على طهران.